



لا للشرطة، لا للعنف، فما الحل؟

بقلم: جواد بولس

القضية العينية، أنه أخطأ بحق نفسه أولاً، وبحق مفهوم العدل الإنساني وبحق حكمة تاريخ الشعوب المظلومة التي رفضت أن يصبح الجلادون أصحاب "رواية" وموقف يستدرون به "عاطفة" من كان يجب أن يبقى كما كان "سليماً" رافضاً الشر كصاحب الرمح "جبران".

كثيرون من السياسيين يؤثرون تسفيه ما جرى في جسر الزرقا وكفرنا أو تهيميش، لكنني أنصحهم بأن يراجعوا ما شاهدناه في الاحتفالات ويقوموا بحضور هذا العدد من رؤساء المجالس والبلديات العربية وبعضهم كان قد انتخب وهو مدعوم من قبل تلك الأحزاب والحركات السياسية والدينية الرائدة والبارزة بين الجماهير العربية.

من الجدير كذلك متابعة ما قاله الرؤساء في خطبهم، خاصة في ضوء غياب موقف مغاير من لجنة الرؤساء العليا والتي تعتبر الضلع الثالث في مثلث القيادة المكون من "اللجنة العليا لتابعة شؤون الجماهير العربية في إسرائيل" و"القائمة المشتركة" و"اللجنة العليا لرؤساء البلديات والمجالس العربية"، فأغفال هذا الواقع هو بعينه أحد المسببات للبلبل السائدة والخيبة ولا أريد أن أقسو أكثر.

من الحاضرين في احتفال جسر الزرقا كان رئيس مجلس قرية "الفريديس" الذي أعلن موقفه من إقامة مركز للشرطة في بلده قائلاً: "باعقادي وهذا هو الواقع أن مطلب خدمات الشرطة هو مطلب الجمهور والمواطنين،

مجتمعنا العربي يعاني من آفة العنف واطلاق النار الحي وظواهر اجتماعية صعبة وحوادث طرق دامية الأمر الذي يتطلب تدخل الشرطة.. مع أنه لن يطالب بفتح مركز في بلده لأن مركز شرطة زخرون يعقوب لا يبعد أكثر من كيلومتر واحد عنهم، إلا أن تصريحه كان لافتاً ويكشف عن مكنون واقع تلك البلدات.

من السهل تقنين ما جاء على لسان رئيس مجلس الفريديس والذي عبر في الحقيقة عن معظم زملائه في الحاضر والماضي؛ ففي كثير من المدن والقرى العربية افتتحت مراكز شرطة قبل سنين دون أن يؤثر ذلك عاصفة ومعارضات مثلما هو الحال اليوم.

سجل الشرطة الإسرائيلية حافل بالفشل وبعضه خبيث ومتعمد وتاريخها ينضح قمعاً ورفضاً ومفاهيمها التي تؤسس تعاملها مع الجماهير العربية معطوبة ومبينة على استعداد الجماهير، وكل ذلك واضح ومثبت، لكنه غير كاف لتبرير عزوف القيادات العربية ورفضها تلمس امكانيات كسر هذه القلائد الخائفة؛ فمن واجب القيادات المسؤولة إيجاد الحلول والمخارج لضائقات المجتمع خاصة والناس تترجح تحت وطأة العنف المستشري وفقدان مشاعر الأمن الشخصي والسلام المجتمعي في حين تقاطع قياداتنا السياسية جهاز الشرطة وترفض التعامل معه مما يترك حالة من الفراغ المحبط والضيق الخفيف بين الناس.

في هذا الواقع يسأل المواطن البسيط ما الحل؟ ويسأل كذلك منتخبو أولئك المواطنين، كما سمعنا من رؤساء مجالس كثيرة، ما الحل؟ وصل وضع المواطنين في القرى إلى حد تخاف فيه الضحية أن تشكي الفاعل والتجبر، لأن الشرطة غير موثوقة وغير مؤتمنة، وحاضرات المجتمع الحامية قد تفككت وتقطعت أحرمة أمانه، وفي حاراتنا غابت المظلات السياسية الأوقية والهويات الجامعة وصارت القيادات التي لا تخشى ولا تقامر ولا تتملق مواضيع للتذكّر

تم يوم الثلاثاء الماضي افتتاح مركزين لشرطة إسرائيل في بلدتين عبريتين داخل إسرائيل وبحضور رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو ووزير الأمن الداخلي جلعاد أوردان وروني الشيخ قائد عام الشرطة الإسرائيلية.

ابتدأت الاحتفالات في قرية جسر الزرقا الواقعة على شاطئ المتوسط، جنوب مدينة حيفا، حيث شارك إلى جانب رئيس مجلسها المحلي ضيوف وشخصيات برز في مقدمتهم رؤساء مجالس أخرى حضروا لحيوي الحفل ويعبروا عن دعمهم للخطوة رغم أنها لاقت معارضة خافتة في بعض الأوساط المحلية ومن أزرهم من محترفين حزبيين أو قلة من نشطاء في حركات سياسية ودينية ومؤسسات جماهيرية أعلنت معارضتها لمخطط الوزير أوردان بفتح أكثر من عشرة مراكز للشرطة في مواقع عربية وتجنيد أكثر من ألف عنصر جديد يضافون إلى الأعداد التي تخدم في جهاز الشرطة وحرس الحدود ومصحة السجون، علاوة على الجنود المجندين في الجيش الإسرائيلي.

من جسر الزرقا انتقل الموكب إلى قرية كفرنا، قانا الجليل، وفيها أعيدت نفس المراسيم وكيلت الوعود والتبريكات أمام من حضروا، فإلى جانب رئيس مجلسها برزت وجوه عديدة وعدد من رؤساء مجالس وبلديات عربية جاءوا متضامنين ومهنيين من مدن وقرى قريبة وبعيدة على حد سواء.

ومثما حصل في قرية جسر الزرقا تكرر مشهد المظاهرة التي شارك بها أعداد من الأهالي ومعهم نشطاء سياسيين ووقفوا معلنين رفضهم "لتنديس تراب البلدة" ومعارضتهم لإقامة مركز شرطة فيها.

أسدلت الستائر وانفض المحتفلون والمحتجون وانقضى فصل آخر في "مشوار" الجماهير العربية الغارقة في بحور من الالتباس وعشوائيات القيادة وفوضاها المحبطة.

قبل تقاعل قضية فتح مراكز الشرطة الإسرائيلية في قرينين عربيتين ومض على شاشات مجتمعنا العربي خبر يتعلق بنشر نائب رئيسة المحكمة العليا سعادة القاضي العربي سليم جبران مسوغات قراره "الاشكالي" في مسألة شرعية الاستيطان الإسرائيلي و"حقوق" المستوطنين اليهود في السكن والماوى على الأراضي الفلسطينية المحتلة.

في الواقع لم ولن يعلق من هذه القضية رذاذ كثير على شبابيك الحداش العامة ومراكز الأحزاب والمؤسسات المدنية وصناع القرار العرب، فباستثناء بعض التغيرات الخاطفة عند سريعي "التعشق" على الحيطان الفيسبوكية وما نتجته فضاءاتها من نطنطة حرة تعفي أصحابها من أثقال الجاذبية والغوص العميق في لب المواضيع المتعالة، لم تستر هذه القضية عناية الأكثرية، وسوى قلة قليلة انتبهت وحسنت أن البلاد ليس وقفاً على قرار القاضي جبران، من دون إغفائه من وزر ما أقره، بل هو أعمق وضارب في بني القانون الإسرائيلي وما سمي "محكمة عدله العليا".

في الهواء سيبقى صدى طنين من حاولوا صفع وجه القاضي جبران معبرينه ومخونينه حتى من دون أن يقرأ معظمهم ما كتب، بينما ستبقى الأماسة في أن "ساقية" القضاء الإسرائيلي ستستمر تدور "كالفرد" وتستل دلاها من أنهر العتمة ومن غيوم الخديعة، فهي، ومنذ أن أقحمت نفسها في شؤون الاحتلال و"حقوقه" وواجباته" تعدت أن تكون أداة لتسوية موبقاته وشرعته ظلمه للفلسطينيين وكانت في الواقع مقلعاً لذر رماد "الكواين" في عيون الفلسطينيين والفقهاء القانونيين والجمع الدولي؛ فالقضية كانت وستبقى "القضاء" الإسرائيلي وليس القاضي فلان!

لن أتعاظم مع القرار من وجهة نظر حقوقية ولن أتطرق لمضمونه وبنيته، فهذا سأقوم به لاحقاً في مقالة أخرى، لكنني سأستقدم اللاحق وأقول بعيداً عن مقاصده وما أفضى إليه عملياً قراره في

والقصيد.

في تصوري نحن أمام مشهدين

مرتبطين عضوياً وأن بدا عكس ذلك فالوقف من الشرطة ومكانة القاضي العربي في المحكمة العليا هما حالتان اسميهما في الماضي "دبلوماسيات - معضلات" وطنية طارئة، وهي مسائل/ عقد وجودة أفرزتها حياتنا كجماهير عربية تعيش في دولة ترفض هضم وجودنا الطبيعي من جهة، ومن جهة أخرى تتصرف معظم قياداتنا بهدي نزعة انفصالية عن الدولة وأجهزة الحكم فيها وترفض تطوير أي عقد إجتماعي سياسي معها حتى ولو مؤقت.

هنالك حالة من "الهدنة الخبيثة" بين الفرقاء؛ فالدولة تشعر بنوع من "الراحة" وهي تتعامل مع مواطنيها العرب كأنهم على أهدابها عالقون "كالقذئ" فتمهل حيناً وتداريه أحياناً وتتحين الفرصة للتخلص منه لتستعيد كامل "النظر"، وبالمقابل، تتصرف معظم القيادات التي تنزع إلى انفصالية مطلقة بحكمة التقية والتستر والايامن بأن إسرائيل ليس أكثر من كيان هش وثرثرة عابرة أو ندبة على ظهر الزمن لن تصمد في وجه الرياح وحجارة السهام الحتماً آتية!

في هذا الواقع نشأت معاضل لم تواجه وعقد لم تفكك ولم توضع لها الحلول، فالقيادات تعارض فتح مراكز شرطة لكنها سكتت لعقود حين كان الشباب يتجددون لصفوف هذه الشرطة وحرس الحدود ومصحة السجون وجميع فروعها الأخرى؛ والقيادات طالبت

بحصص الجماهير العربية في جميع الوظائف العامة لكنها تغافل عن الإجابة ماذا يشمل ذلك؟ فهل سلك القضاة مثلاً مشمول والشركات الحكومية والمؤسسات الادارية والوزارات الاقتصادية وما مثله؟ لقد تساءلت منذ سنوات هل تؤيدون انخراط الشباب في وزارة العدل، كما بدأنا نشاهد؛ حتى وان تدرجوا إلى أعلى المناصب؛ أو في بنك إسرائيل أو مكتب الضرائب والجمارك؛ وهل يجب أن يقاطع الفلسطينيون المحكمة العليا من نطالب بأكثر من قاض عربي فيها؛ أو هل نطالب ان يكون مراقب الدولة عربياً أو نكتفي بنائبه؛ أو نقاتل من أجل عربي يسكن مكتب مدعي الدولة أو نائبه؛ وماذا مع مدراء الأولوية والمفتشين وسياسة وزارة المعارف؛ هل يجب أن نمنع عربي يعمل كرئيس قسم في مستشفى حكومي ان يرأس وفد إسرائيل لمؤتمر دولي ونحن نعرف كم وكيف تستغل الدولة هذه "اللفتة" لتثبث للعالم حدود ديمقراطيتها؛ هل يجب أن يرفض بطل رياضة عربي المشاركة في دورة ألعاب أولمبية لأنه سيهدى انتصاره للدولة واقفاً ينشد "هتكفا" تحت العلم؟

أسئلة كثيرة طفت مع السنين وبقيت في مهب الحيرة والضباب، فلقد سألنا ولم نسمع جواباً ولقلنا أنها "معاضل" سنواجهها وستعصف بكياننا، وقد حان الوقت للوقوف عندها، فبعد سبعين عاماً لم نعد أقلية مقيمة على صفة واد وسفح رابية منسية، وإسرائيل لم تهزمها الرمال والصلوات والرياح، وإذا ما فككتا شيفرة هذه المسائل، سنكتفي بالهتاف مجدداً عند كل هفوة قاض قاصر لأنه يعمل من بطن الحوت، ونعلق عليه خيانتنا وأوهامنا. وان لم نجد حلاً لأمن مجتمعاتنا وسلامة أبنائنا سيبقى المواطنون قلقين وحيارين و يركضون وراء أحبال نجاة حتى اذا كانت مجدولة من وهم أحمر وسراب ليكلي وأمل أزرق!

يتبع

رئيس التحرير: زكريا حسن

zakariahasan22@gmail.com

المقالات المنشورة تعبر عن آراء أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة، أواد المرسل لا ترد إلى أصحابها سواء نشرت أم لم تنشر - الأعلانات على مسؤولية المعلن

المحرر المسؤول:

وليد صالح حسن

alwan@barak.net.il

الناصرة. ص. ب 50198 ميكود 16000

هاتف: 04-6562513 فاكس: 04-6562512

قسم الاعلانات: hades.adv@gmail.com

www.hades.co.il

حديث الناس

تصدر عن شركة حديث الناس م.ص